النضال من أجل الصحة هو نضال من اجل عالم أكثر إنصافا وعدلا ورعاية

**الإعلان الصادر عن التجمع الرابع لصحة الشعوب**

**سافار، بنغلادش، 15-19 تشرين الثاني 2018**

تم صياغة هذا الإعلان بوحي والهام من ذكرى وروح أميت سنغوبثا الذي كرس نفسه وأبدى التزاما مطلقا بالنضال من اجل عالم أكثر عدالة وصحة وعطفا ورعاية، وهو الالتزام الذي سيظل يلهم الناشطين المستقبليين في حركة صحة الشعوب.

# نضالاتنا

بعد اشهر من الحراك والحشد من خلال التجمعات الوطنية والإقليمية، اجتمعنا نحن، اكثر من 1400 ناشط صحي من 73 دولة من كافة المناطق، في سافار في بنغلادش بعد ست سنوات من التجمع الذي عقد في كيب تاون حينها، لإعادة التأكيد على التزامنا بالنضال من اجل الصحة، هذا النضال الذي وصفه آميت سنجوبتا- "على انه نضال من اجل عالم اكثر إنصافا وعدلا ورعاية."

إن الرؤية التي تضمنها ميثاق الشعوب من اجل الصحة في العام 2000 وإعلان كوينكا في العام 2005 أصبحت اليوم أكثر ذي صلة من أي وقت سابق لأنه، وللأسف، ما زالت الأسباب الجذرية الرئيسية لسوء الصحة وعدم المساواة قائمة في انتظار ان يتم معالجتها وعكس اتجاهها. تمتد هذه الأسباب عميقا في أسس النموذج الحالي للتنمية الذي يتسم بالفردانية ومركزية البشرية والرأسمالية النيو ليبرالية، والأبوية، والطبقيةـ والعنصرية، والتعصب الديني، والتمييز بناء على القدرة الجسدية، والكراهية ضد المثلية الجنسية مثلا.

ساهم هذا النموذج إلى حد كبير في تعزيز هيمنة الشركات المتعددة الجنسية بشكل افضى إلى تضخم مهول في الأرباح الخاصة وإيجاد طبقة من المسؤولين التنفيذيين والمساهمين متعددي الجنسية ممن يمتلكون ثروات وسطوة تهدد بشكل مباشر التكافؤ والعدالة والصحة على كوكبنا.

تعمل المصالح المهيمنة للشركات الرأسمالية بشكل ممنهج على تآكل سيادة الدول والحكومات بشكل يؤدي إلى التضحية بحقوق وميزات الشعوب لصالح الأرباح، حيث تعاني المجتمعات حول العالم من تناقص متزايد في إمكانية وصولهم للأرض والمياه وسبل المعيشة من جهة، مقابل اضطرارهم لمواجهة مستويات مرتفعة من العسكرة والتسلح والعنف والقمع والاضطهاد من جهة أخرى. وتتمادى الشركات الكبرى في تدمير مستفحل للأنظمة البيئية والتنوع الحيوي مخلفة كميات ضخمة من النفايات السامة ومهددة بالوقت ذاته الهويات الثقافية والتنوع وطرق وأشكال الحياة المختلفة.

ويزداد المشهد صعوبة مع ظهور تعقيدات جديدة من قبيل الإرهاب والتغير المناخي وتهديد الخصوصية على سبيل المثال لا الحصر والتي تشكل تحديات جديدة بشكل يومي. إن كل هذه الظروف مدعومة بسياسات اقتصادية وتجارية ظالمة على المستويين العالمي والوطني، وهي تشجع على وجود نموذج للتنمية يتسم بعدم الاستدامة وانعدام المساواة والتكافؤ وبالتالي نشوء مشهد معقد من المحددات التي تعيق بشكل خطير وجدي إحقاق الصحة للجميع.

في مناهضة هذه الخلفية وهذا المشهد المقلق، نركز نضالنا من اجل الحق في الصحة؛ نحو نموذج جديد للمجتمع فيه مستوى أكبر من التضامن والتعاطف والتكافؤ والإنسانية التي من شأنها صيانة وتأمين حياة البشر والأنظمة البيئية الحيوية.

**إشكالية الصحة هي ازمه النموذج الرأسمالي**

تعزز الدول ذات الدخل العالي، والتي تعمل بشكل وثيق مع الشركات متعددة الجنسيات، سياسات نيو ليبرالية من اجل إدارة الأزمة المعاصرة المتمثلة في الرأسمالية المعولمة لصالح الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية. بمساعدة من شبكة من اتفاقيات "**التجارة والاستثمار**" أحادية الجانب، يتم قبول هذه السياسات من قبل حكومات الدول ذات الدخل المتوسط او المنخفض او تفرض عليها، بحيث يكون للسياسات الوطنية الناتجة عنها تبعات واسعة النطاق على الظروف الاجتماعية التي تحدد وتؤثر على صحة الشعوب وكذلك على نماذج ومقاربات وتمويل الرعاية الصحية الشاملة. إن مثل هذه السياسات من شأنها ان تفاقم محددات الصحة العمومية وتصيب بالشلل بشكل أكيد ولو ببطء البنى التحتية للرعاية الصحية وعمليات تقديم الخدمات. تشجع مثل هذه السياسات الحكومات الوطنية على التخلي عن مسؤولياتها تجاه الصحة العامة وتفتح الباب على مصرعيه أمام أنظمة الخصخصة والتأمينات الخاصة .

**الرؤية البديلة لحركة صحة الشعوب: المساواة والاستدامة البيئية والصحة للجميع**

تتمثل رؤيتنا في وجود عالم تسوده المساواة والتكافؤ بين الدول وداخلها وحيث الصحة للجميع هي واقع حال وليست مجرد حلم. إننا نعيد التأكيد على ان الصحة تتحقق في وجود عدالة اجتماعية واقتصادية وبيئية. نحن نستشرف عالما يكون فيه التعاطف والتضامن والاحترام للشعوب والبيئية في قلب وجود المجتمعات العالمية والوطنية والمحلية؛ عالما خاليا من التمييز والقمع على أساس النوع الاجتماعي او العرق او الإثنية او الإعاقة او الجنسانية او الدين او المهنة او الجنسية يتم فيه احترام وصيانة حقوق الإنسان والتمكين والصحة لكل التجمعات السكانية.

نطالب الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة الصحة العالمية ان تكون مسؤولة أمام الشعوب لا الشركات متعددة الجنسيات ووكلائها. نطالبهم ان يضمنوا الحقوق المتعلقة بالصحة والبيئة من خلال القوانين والأنظمة النافذة. نطالب ان تقوم بحماية من يناضل للدفاع عن الحقوق وإنهاء كافة أشكال الإفلات من العقاب والتي تمكن الشركات من تهديد وإلحاق الأذى وقتل الناس.

نريد أنظمة صحة عامة مستندة إلى التكافؤ والمساواة وتتسم بأنها تطبق على الجميع بشكل متساو وتكون متكاملة وشاملة – بعيدا عن التمييز والخصخصة والربح- توفر منصة للتدخلات الملائمة والمبنية على المحددات الاجتماعية للصحة بما فيها التحول الجذري في بنى وعلاقات القوة الحالية.

**التزامنا**

كما اكدنا عليه في نداء كيب تاون للتحرك (2012) ، لا يمكن حدوث تغيير دون حشد الناس من خلال بناء القوة الاجتماعية والسياسية للناس والتجمعات. يلتزم الناشطون في حركة صحة الشعوب في بناء جسور للتشبيك والتواصل بين كافة الحركات التي تناضل من اجل الحق في الصحة وبين الحركات الاجتماعية الأخرى التي تدافع عن أراضي ومياه وسبل معيشة الشعوب وعن حقوق الشعوب الأصلية والحقوق في مناهضة الاعتداءات التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات والحكومات التي تمثل مصالح هذه الشركات.

نلتزم بتقوية وتعزيز حركة صحة الشعوب بأن نضمن ان يتسم نظام الحوكمة في الحركة بالشفافية والديمقراطية والعدالة على أساس النوع الاجتماعي ؛ نلتزم ببناء حلقات في دول جديدة وتعزيز تلك الحلقات القائمة فعلا من خلال توسيع نطاق صلاتنا وروابطنا والتضامن مع منظمات وشبكات وحركات شعبية تشبهنا في التفكير والتوجهات ومن خلال التفاعل مع أشخاص جدد، وتحديدا من بين فئة الشباب، على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو الأمر الذي يعني ان يكون هناك تمثيلا اكبر للتنوع والتعددية ضمن إطار حركتنا.

يتمحور عملنا في المدى القصير حول ستة محاور وجوانب تدخل مختلفة بأهداف محددة ولكننا نظل منفتحين على محاور جديدة للعمل على الأمدين المتوسط والطويل.

**العدالة على أساس النوع الاجتماعي والصحة**

تؤمن حركة صحة الشعوب أن الاضطهاد القائم على أساس النوع الاجتماعي يرتبط بشكل معقد بأنظمة أخرى من القمع والاضطهاد وان هذه التقاطعات تشكل مزيدا من التهديد للرخاء والعافية وإمكانية الوصول لخدمات الرعاية الصحية. وفي الوقت الذي تتجلى فيه تجربة انعدام التكافؤ والتمييز والعنف على أساس النوع الاجتماعي بأشكال ودرجات مختلفة ومتنوعة في السياقات المختلفة، إلا ان هذه التجارب ما زالت منتشرة في كل مكان عالميا. لا شك ان العدالة على أساس النوع الاجتماعي والصحة تتقاطعان وهما حتما شرطين لتحقيق الهدف المتمثل في الصحة للجميع. تقوم حركة صحة الشعوب بتقييم نقدي للتبعات الجندرية المترتبة عن السياسات والمحددات في الاقتصاد الكلي والنموذج التنموي، مقترنة بالسياسات والقوانين المحلية على المستوى الوطني، بأنها تمييزية ومجحفة وتواصل تعطيل وإحقاق الحق في الصحة للجميع.

**ومن اجل التقدم نحو العدالة القائمة على النوع الاجتماعي، تلتزم حركة صحة الشعوب بما يلي**:

* تسهيل عمليات فهم وتحليل النوع الاجتماعي كقضية مشتركة عبر قطاعية تشكل مدخلا مهما لكل حلقات ومجموعات المحاور داخل إطار حركة صحة الشعوب؛ وتضمين التحليل والفهم القائم على أساس النوع الاجتماعي في كافة النقاشات والفعاليات والتجمعات الخاصة بالحركة.
* الدفع نحو والاستمرار بإجراءات مناهضة للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المبنية على المساواة بين الجنسين وغير العادلة تجاه النوع الاجتماعي والتي تؤثر بدورها على الصحة وحقوق الإنسان على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.
* تدعيم وترسيخ الأدلة والبّينات من خلال البحث والشهادات الحية والحالات الدراسية والتجارب من عدة مناطق لأغراض المناصرة الدولية والتدخلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي-والسياسات الصحية العادلة والمساءلة.
* إنشاء وتمتين الصلات والتضامن مع المجموعات النسوية والصحية والائتلافات والشبكات والحركات الشعبية والحملات ومجموعات المصالح حول التحديات والاهتمامات المتعلقة بقضايا العدالة على أساس النوع الاجتماعي والصحة.
* مراقبة ومقاومة الأجندات العالمية التي تنتقص من الحقوق الجنسية والصحة الإنجابية من قبيل قاعدة التعتيم وتكميم الأفواه وحرية التعبير والصحافة عالميا.
* حشد وبناء الوعي والقدرات، تحديدا بين الشباب، فيما يتعلق بالعدالة على أساس النوع الاجتماعي والصحة من خلال الجامعة الدولية لصحة الشعوب وغيرها من العمليات والتدخلات.

# صحة البيئة والنظام البيئي

إن التركيز الطاغي للسياسات النيوليبرالية على تعظيم الأرباح يرافقه الحد الأدنى من المحاسبة والمساءلة يشجع على الاستهلاك المفرط وأنماط حياة غير مستدامة بالإضافة إلى تقنيات وصناعات تتسبب بالتلوث. هذه الممارسات تؤثر بشكل لا يمكن عكسه او نقضه على جودة التربة ومخزون المياه الجوفية والتنوع البيئي الحيوي من خلال الإفراط في استغلال موارد الغابات والثروة السمكية والانتشار المكثف لعمليات التنقيب وتوسيع نطاق الزراعة العصرية لصالح الأسواق العالمية، وهي بضعة أمثلة نوردها على سبيل المثال لا الحصر. إن رؤية تنموية من هذا القبيل تتحمل بشكل قاطع مسؤولية الدمار البيئي واسع الانتشار ومسؤولية إنتاج كميات ضخمة من النفايات – بما فيها النفايات النووية والنفايات الكيماوية والمبيدات-التي تلحق أذى فادح بالتربة وتلوث المياه والهواء واستنزاف طبقة الأوزون والتغيير المناخي، وهي كلها نتائج لها آثار وخيمة على صحة الشعوب.

**ولأغراض تعزيز صحة النظام البيئي، ومن منطلق الرؤية التي تقول بأن صحتنا هي من صحة الطبيعة ككل، فإن حركة صحة الشعوب تلتزم بما يلي:**

* بلورة حملة عالمية مناهضة لأثر الصناعات التي تعتمد على الإسراف في استخراج الثروات على الصحة.
* دعم المنظمات التي تناهض مشروع استنزاف الموارد الطبيعية العالمية وتعزيز الصلات بين الحقوق في الحصول على الارض والحقوق البيئية وحركات حقوق الإنسان التي هي بالأساس حركات شعبية.
* إدانة تجريم وقمع وحتى الإعدام خارج إطار القانون للناشطين في مجال النضال من اجل العدالة البيئية.
* تأسيس أنظمة رعاية صحية غير ضارة بالبيئة والتي تدعم وجود أنظمة بيئية صحية.
* دعم نماذج عمل تروج وتعزز بيئة عمل وأنظمة إنتاج آمنة وصحية.

## الغذاء والسيادة على الغذاء

تؤمن حركة صحة الشعوب بأن نظامنا الغذائي غير المستدام وغير المتكافئ هو أحد مسببات سوء الصحة التي تتجلى بشكل خاص فيما يسمى بالعبء الثلاثي لسوء التغذية بالإضافة إلى الأمراض الوبائية وغير المعدية. ترتبط الأسباب العامة الأساسية لحالات سوء التغذية او التغذية المفرطة في زمن العولمة الذي نحياه بتأثير الممارسات الحالية في إنتاج الغذاء وتصنيعه وإنتاجه وتوزيعه بالإضافة إلى الممارسات التجارية والشرائية لأنظمة الغذاء وتباينات ميزان القوة بين أولئك الأكثر تأثرا وأولئك الأكثر استفادة وربحا من هذه الأنظمة. إن الاختراق غير المقيد بأنظمة وقوانين للأسواق من قبل شركات الغذاء والمشروبات وسياسات التسويق الشرسة للأغذية المصنعة والمعالجة فاقمت بشكل حاد من مشكلة سوء التغذية اضافة الى الانعدام للأمن الغذائي.

**تقترح حركة صحة الشعوب ما يلي:**

* إيجاد نظام غذاء يتسم بالتكافؤ والعدالة ويستند إلى الحق غير القابل للتصرف بالحصول على الطعام والتغذية الكافية من "البذرة للشوكة" أي من الألف للياء.
* التغيير في السياسات الاقتصادية، للقضايا المتعلقة بالغذاء والتغذية، أي زيادة فهم الأبعاد الاقتصادية والسياسية للغذاء والتغذية.
* تشكيل الوعي بالروابط السلبية بين أنظمة الغذاء والأنظمة المالية بما في ذلك ما يتعلق بالنفوذ غير المبرر للشركات بالإضافة إلى العيوب الكامنة في الحلول الحالية متعددة الأطراف وأصحاب المصالح، على سبيل المثال مبادرة "Scaling Up Nutrition" (او توسيع نطاق التغذية) وهي مبادرة تتبناها عدة هيئات أممية ومؤسسات أهلية مختارة.
* مقاومة القوة المتزايدة لصناعات الغذاء متعددة الجنسيات.
* مقاومة الرؤية الفنية الفردانية للتغذية من خلال تصحيح المعلومات الخاطئة والتي يتم توجيهها وبثها للعامة حول كيفية جعل نظام الغذاء متكافئ بشكل أكبر. بناء جسور بين حركة صحة الشعوب وحركة الزراعة البيئية التي تسعى لكسب السيادة على الغذاء.

## التجارة والصحة

قامت معظم الدول الممثلة في هذا التجمع فعليا او هي في طور التفاوض على اتفاقيات تجارة واستثمار إقليمية او ثنائية الأطراف مدفوعة عادة بشكل عام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية او الاتحاد الأوروبي وهي مصممة بتوجهات تدعم مصالح الشركات متعددة الجنسيات. هذه الاتفاقيات هي في واقع الأمر اتفاقيات للدمج الاقتصادي والتي تتعدى عملية تحرير التجارة بالبضائع لتضمن عملية تحرير التجارة في الخدمات والحماية المشددة للملكية الفكرية وعملية الموائمة القانونية والقوانين الجديدة لحماية الشركات متعددة الجنسيات من ان يتم تنظيمها وإخضاعها للأنظمة والقوانين السائدة من قبل حكومات الدول المضيفة. وبالتالي، ينطوي هذا النظام الذي يتم ترسيخه على تبعات واسعة النطاق فيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية الشاملة وعلى الظروف الاجتماعية التي تشكل وتؤثر على صحة الشعوب.

**ومن اجل وضع الصحة قبل الأرباح، تلتزم حركة صحة الشعوب بما يلي:**

* وقف التفاوض على اتفاقيات التجارة والاستثمار التي تم تصميمها لتعزيز وتوسيع نطاق النظام النيوليبرالي وإنهاء (الانسحاب من) الاتفاقيات القائمة التي تدعم هذا النظام.
* العمل نحو نظام اقتصادي دولي جديد الذي يتضمن التمييز الإيجابي لصالح الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والذي يركز في توجهاته على حضارة بيئية مستدامة تستند إلى الحياة بشكل جيد بدلا من تحقيق الأرباح للشركات.
* إصلاح القوانين الخاصة بالأدوية بشكل يضمن أنها تستند إلى السيادة الوطنية وموجهة نحو ضمان المساواة والأمان ومعقولية الأسعار والاستخدام الكفؤ والمنطقي للأدوية.

## أنظمة الصحة المنصفة

تؤكد حركة صحة الشعوب على التزامها حيال الرعاية الصحية الأولية في سياق السعي لتحقيق الصحة والعافية للجميع ومحاولة تحقيق هدف الإنصاف والتكافؤ في مخرجات الصحة. ويعتبر ذلك الالتزام أساسيا في الوقت الذي نواجه فيه أزمة صحية عالمية تتسم بانعدام المساواة نتيجة لطيف واسع من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصحة وفي الوصول إلى الخدمات الصحية داخل الدول وفيما بينها.

وفي مناطق متعددة حول العالم، تتسبب أنظمة الصحة منخفضة الجودة والتي تم تصميمها بشكل سيء ولا يتوفر لها الموارد الكافية بمعدلات غير مقبولة من الأمراض وحالات الوفاة. وتدرك حركة صحة الشعوب بأن الأنظمة الصحية تتسم بالتمييز العميق على أساس النوع الاجتماعي وعلى مؤسسات طبقية/ عنصرية تعزز أشكال عدم المساواة وسياسات وممارسات تمييزية تشكل عوائقا ضخمة لإمكانية الوصول للمعلومات والرعاية الصحية على المستوى العالمي. ويلعب النوع الاجتماعي دورا حاسما في مجال القوى العاملة في المجال الصحي ويحدد موقع وتجارب النساء والرجال كعاملين في المجال الصحي.

كما وتستنكر حركة صحة الشعوب التوجه العالمي نحو خصخصة الرعاية الصحية وتطبيق خطط وبرامج خاصة بالتأمين الصحي (تحديدا في آسيا وأفريقيا) تحت مسمى تحقيق التغطية الصحية للجميع والتي بدورها تعزز الخصخصة وتحويل الرعاية الصحية لتجارة. ويتم كذلك ترويج الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاقد مع شركات خاصة لتقديم الخدمات العامة، بما فيها خدمات الصحة، بالرغم من الأدلة الدامغة على فشل هذه الشراكات والاثر السلبي على الإنصاف في مجال الصحة وظروف العاملين في المجال الصحي، وهي التي أثارت مقاومة شديدة من الحركات الشعبية.

**تقترح حركة صحة الشعوب ما يلي:**

* العمل من اجل الترويج لأنظمة صحية يتم تمويلها من الأموال العامة والتي تشمل وتغطي الجميع بلا استثناء وتستند إلى الرعاية الصحية الأولية كما تم تعريفها في إعلان ألما أتا.
* توفير البراهين على فشل التأمين الصحي والخصخصة والشراكات العامة-الخاصة في تحقيق مستوى صحي أفضل للشعوب بشكل يعزز الحملة من اجل فضح الإطار النيوليبرالي المستخدم من اجل تبرير خصخصة الأنظمة الصحية.
* توثيق النضالات والمقاومة لعمليات خصخصة الرعاية الصحية والبناء على التجارب الإيجابية في تنظيم خدمات الرعاية الصحية والرعاية الصحية الأولية.
* تأسيس مبادرة لرصد الشركات فيما يتعلق بالرعاية الصحية عبر كافة المناطق حول العالم وذلك بالشراكة مع شبكات أخرى تقوم بنشاطات مشابهة.
* بناء الوعي حول أهمية العاملين/ات الصحيين/ت في الخطوط الأمامية بصفتهم وسطاء للتغيير الاجتماعي وعاملين ميدانيين في النظام الصحي والعمل نحو تعزيز دورهم في تأمين الصحة كحق للجميع من خلال وجود برامج ذات تصميم أفضل وفرص عمل عادلة ولائقة وأجور ملائمة.
* تسليط الضوء على الدور المحوري للعاملين في المجال الصحي في حسن سير وعمل الأنظمة الصحية وبناء الوعي حول آثار السياسات النيوليبرالية على ظروف العمل الخاصة بهم.
* دعم وتشجيع العمل اللائق في الأنظمة الصحية ولكافة العاملين في المجال الصحي بما في ذلك ضمان أجور مناسبة وتوفير الحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائقة. تسليط الضوء على الصلات بين الأشكال غير الرسمية وغير المنتظمة للعمل وجودة خدمات الرعاية الصحية التي يتم تقديمها.
* دعم حق العاملين في المجال الصحي بتنظيم أنفسهم والتفاوض بشكل جماعي وتأسيس صلات مع النقابات التقدمية التي تناضل من اجل حقوق العاملين في المجال الصحي.

## الحرب والنزاع، الاحتلال والهجرة القسرية

تتسبب الرغبة المتعطشة دوما لتحقيق الأرباح مقترنة بالطموحات الإمبريالية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الحروب وانعدام الأمن على المستوى العالمي بالإضافة إلى الفقر والتردي على المستوى البيئي. وهي تهدد استقرار دول بأسرها من خلال السياسات الاقتصادية والتدخلات السياسية وتجارة الأسلحة والاتجار بالمخدرات والاستخراج المفرط للموارد دون هوادة. وكل هذه الوقائع مجتمعة تخلق ظروفا تحرض على ظهور حركات شعبية ضخمة حول العالم.

إن الهجرة والنزوح القسريين نتيجة للنزاعات المسلحة وعمليات التظهير العرقي والمشاريع التنموية او التغييرات المناخية أصبحت حقائق تسود واقعنا اليوم وتستمد بذورها غالبا من الإجحاف وانعدام المساواة والسياسات النيوليبرالية. إن مثل هذه الظروف والحالات من شأنها ان تتسبب في عملية تهجير جماعية للمدنيين وتجبر الناس على ترك ديارهم والانتقال إلى أماكن أخرى تكون غير مألوفة لهم وغير مرحبة بهم وغير آمنة. وتفقد أعداد كبيرة من الناس حقها الأساسي في الجنسية عندما تجبر على الهجرة لدول أخرى، بل ان التشريد والنزوح داخل الدولة الواحدة يتسبب بضغوطات شديدة وقاسية والكثير من عدم اليقين.

تدين حركة صحة الشعوب الأثر المباشر وغير المباشر للحروب والاحتلال والعسكرة على الصحة وتسلط الضوء على تبعات الهجرة وسياسات الهجرة التي لا تحترم وتتجاهل حقوق الإنسان بما فيها الحق في الصحة . كما وتدين حركة صحة الشعوب الصناعات العسكرية والأمنية بصفتها تهديدا للصحة العامة وسببا مستمرا للنزاعات وبالتالي للمعاناة الإنسانية وبصفتها كذلك واحدة امن أسوأ الصناعات من ناحية تلويث البيئة وانبعاثات الكربون.

**تقترح حركة صحة الشعوب ما يلي:**

* الضغط على المنظمات الدولية من اجل المناصرة والمناداة بسياسات منصفة وحل النزاعات وبناء السلام ونزع الأسلحة وإنهاء الاحتلال وضمان حرية وامن حركة الناس.
* حشد المنظمات الأهلية المحلية والدولية ومجموعات العمل الإنساني والمتطوعين في مجال الصحة لتوفير الرعاية الصحية والتخفيف الفوري من المعاناة للأشخاص المهجرين قسرا.
* في حالات النزوح والهجرة عبر الحدود، العمل على حشد جهود الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات والشبكات ذات الصلة لممارسة الضغط متعدد الأطراف على الدول المعنية للاعتراف بالنازحين كلاجئين وضمان حصولهم على الحقوق والامتيازات التي يستحقوها.
* ضمان صيانة وكفالة الحقوق الصحية للمهاجرين واللاجئين.
* تنظيم الحملات والدعوات لوقف الأبحاث والتطوير العسكري الممولة من أموال دافعي الضرائب.

# بناء وتطوير حركة صحة الشعوب

ولتحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا من خلال محاور العمل المختلفة، علينا ان نعزز بناء حركة صحة الشعوب من خلال جهودنا الجماعية لتطوير وتطبيق رؤية عالمية واسعة النطاق واستراتيجية تعتمد على التقييم الصحيح لشركائنا الاستراتيجيين على جمع المستويات الدولية والوطنية والمحلية. علينا، وبشكل ملح، ان نبني قدراتنا في مجالات البحث والتحليل والتدخلات من خلال تنظيم مزيد من التدريبات التي ستفضي إلى الحشد والتحرك الاجتماعي؛ بالإضافة إلى بناء قدراتها في تنظيم الحملات ووضع استراتيجيات التدخل. علينا كذلك ان نبني التحالفات مع النقابات والمؤسسات والحركات الاجتماعية التي تمثل النساء والفلاحين والعاملين في الخطوط الأمامية والشعوب والتجمعات الأصلية والشباب.

أخيرا، إذا أردنا ان نخلق ثقافة بديلة ومؤسسات بديلة، على كل واحد منا ان يدعم بشكل فاعل رفاقه في نضالاتهم، لأنه فقط من خلال القيام بذلك يمكننا ان نحمل الأمل لمستقبل الإنسانية وأمنا الأرض. يتطلب ذلك أيضا الدفاع عن أعضاء حركتنا العاملين في بيئات وسياقات خطرة والذين غالبا ما يكونوا الهدف الأول للأجهزة القمعية التابعة للدول.

**إننا، كحركة صحة الشعوب، نلتزم بهذا الإعلان.**